

Distr.
GENERAL

A/AC.154/312
24 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



لجنة العلاقات مع البلد المضيف

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة
العلاقات مع البلد المضيف

أتشرف بأن أشير إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية للجنة العلاقات مع البلد المضيف في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بأن يستأنف، بدون تأخير، الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى باستخدام السيارات وإيقاف السيارات وما يتصل بذلك من مسائل، نظره في الجوانب العملية من مشكلة إيقاف السيارات.

وتسهيلاً لهذا الحوار عن الحلول الواقعية المقبولة بالتبادل للمشكلة، يقدم ورقة عمل بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد (انظر المرفق).

وأتقدم بطلب رجاءً تعميم ورقة العمل المرفقة كوثيقة من وثائق لجنة العلاقات مع البلد المضيف وفريقها العامل.

وأرجو، بعد تعميم هذه الوثيقة، أن يستأنف الفريق العامل مداولاته في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) س. لافروف

المرفق

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

يتعين التوصل الى حل مقبول عامة لمشكلة إيقاف السيارات الدبلوماسية - وهو عنصر هام في تهيئة وتعزيز الأحوال العادلة لعملبعثات الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وفقا للالتزامات الدولية للبلاد المضيف.

فحتى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كانت ممارسة إيقاف السيارات الدبلوماسية تسمح لموظفي البعثات بإيقاف سياراتهم بما يكفي عمليا لتنفيذ مهامهم الرسمية، تحقيقا للفعالية اللازم لعملهم. وقد جاءت امتيازات إيقاف السيارات الدبلوماسية في معظمها ضمن مجموعة كاملة من فئات السيارات الرسمية والخاصة التابعة للمدينة وللولاية، وكانت تقوم على أساس فهم المهام الهامة، التي تضطلع بها الهيئات الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك، كان يزيد من صعوبة الممارسة عدم وجود القواعد القانونية - التنظيمية الازمة، وفرض غرامات على السيارات الدبلوماسية الواقعة بشكل مخالف للقوانين مما كان يشير المصاعب بين الحين والآخر. فسلطات المدينة، من ناحية، تصرح شفريا وكتابيا، بأن الدبلوماسيين ليسوا ملزمين بسداد غرامات الإيقاف. ومن ناحية أخرى، تعلن دوريا معلومات عن غرامات لم تسدد افتراضيا، مما يسهم موضوعيا في نشوء موقف سلبي من منظمة الأمم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها. فالدبلوماسيون يتهمون بلا أساس بانتهاك قوانين المدينة. والنتيجة المنطقية هو أنه بعد أن عقد عمدة نيويورك العزم على تغيير الممارسة المعمول بها، أعلن عن تبرئه من ممثليه الرسميين الذين كانوا يتعاملون مع الهيئة الدبلوماسية، معلنا أنهم ارتكبوا أخطاء، عندما أصدروا التصريحات المذكورة أعلاه، وعندما أدرجوا بيانات بنفس المعنى في نشرة العمدة الصادرة بمناسبة مرور ٥٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة.

وللاستعاضة عن هذه الممارسة التي كانت قائمة، قامت السلطات الاتحادية بالاشتراك مع سلطات المدينة، من جانب واحد، بوضع نظام يسري من أول نيسان/أبريل ١٩٩٧ لبرنامج جديد لإيقاف السيارات. وقد تم هذا دون إجراء المشاورات الازمة مع لجنة العلاقات مع البلد المضيف، على نحو ما نص عليه القرار ١٦٣/٥١ للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذ بتوافق الآراء.

وهذا البرنامج الموضوع، الذي لم يأخذ في الاعتبار آراء الهيئة الدبلوماسية، وأنشطتها الخاصة ومركزها، على نحو ما أكدته وفود كثيرة، أدى إلى حد كبير إلى تدهور ملحوظ في عمل البعثات، ناهيك عن أن عددا من عناصره، على نحو ما ذكره المستشار القانوني لمنظمة الأمم المتحدة، تتعارض مع الأحكام

الأساسية للقانون الدولي. ونتيجة لذلك، اتخذت السلطات الاتحادية قراراً بعدم تنفيذ البرنامج المذكور (الوثيقة A/51/880).

وعلى أساس المناقشات التي جرت في لجنة العلاقات مع البلد المضيف وفريقها العامل المعنى بمسألة إيقاف السيارات، دعو إلى النظر في بدائل مقبولة للطرفين لحل المشكلة المذكورة.

١ - أن البديل المستصوب للغاية هو الإبقاء على نظام الامتيازات السابق لإيقاف السيارات لدى اضطلاع الدبلوماسيين بمهامهم الوظيفية، إلى جانب منحه المركز القانوني والتنظيمي الملائم، مثلاً، إدخال الإضافات اللازمة في القوانين المحلية أو غيرها من القوانين الخاصة بأذون إيقاف سيارات الدبلوماسيين على غرار الأذون المنوحة لموظفي مدينة نيويورك ولاية نيويورك. ويتبين، عند ذلك، أن الأذون المشار إليها لن تعطي الحق في إيقاف السيارات في أماكن يمكن أن تشكل خطراً على صحة السكان، واستتاب الأمان (أو لدى حنفيات إطفاء الحريق، أو محطات الحافلات، أو محطات إيقاف سيارات الأجرة، أو أماكن خروج السيارات، أو في تقاطعات الطرق إلى ما غير ذلك).

٢ - إذا كان لا يمكن للبلد المضيف وسلطات المدينة، لأي سبب من الأسباب، قبول المقترنات الواردة أعلاه، فيجب اتخاذ التدابير اللازمة، التي يجب أن تأخذ في الاعتبار الحد الأدنى من احتياجات الهيئة الدبلوماسية لتنفيذ مهامها المعتادة. ويمكن أن تتلخص المسألة في الخطوات التالية:

(أ) تخصيص أماكن إضافية لإيقاف السيارات للبعثات مع الأخذ في الاعتبار عدد مركبات البعثة المسجلة لدى وزارة الخارجية (مثلاً، تخصيص مكان واحد لـ ٥ سيارات، ولكن ليس أقل من سيارتين أو أكثر من ١٠ سيارات):

(ب) تخصيص أذون خاصة مؤقتة للسيارات الرسمية لجميع الممثلين الدائمين (على نحو ما اختارت بالفعل سلطات المدينة ممارسته فيما يتعلق بسيارات بعض رؤساء البعثات)، لوضع جميع البعثات على قدم المساواة، مع الأخذ في الاعتبار أن الممثل الدائم للبلد المضيف يستخدم سيارة ذات أرقام متميزة تحررها رسمياً من تطبيق أحكام قانون إيقاف السيارات في نيويورك؛

(ج) إصدار الكمية اللازمة من أذون لإيقاف المؤقتة "الحاملها" (مثلاً، إذن واحد لكل خمس سيارات) لكي يستخدمها العاملون في البعثات لدى اضطلاعهم بمهامهم الرسمية؛

(د) زيادة درجة المسؤولية الشخصية للأفراد المسؤولين في الشرطة عند إصدارهم الغرامات دون مبرر؛

(ه) تقطير بصورة فورية السيارات التي لا تحمل أرقاما دبلوماسية، والتي تشغل الأماكن المخصصة لإيقاف المركبات الدبلوماسية.

وبالأخذ في الاعتبار النظام القائم للعلاقات بينبعثات الدبلوماسية وسلطات البلد المضيف، يلزم إرسال كل البيانات المتعلقة بالمسائل المتعلقة بإيقاف السيارات، ومنها الفرامات الباطلة إلىبعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة من أجل إبلاغ السلطات المختصة في المدينة بعد ذلك. ويمكن للحالات المتنازع عليها أن تصبح موضوعا للنظر بينبعثات المعنية بالأمر وبعثة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حالة الضرورة إشراك لجنة العلاقات مع البلد المضيف بمشاركة من ممثلي المدينة المفوضين بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بسداد الفرامات الصحيحة التي تفرض على الإيقاف غير القانوني للسيارات، يمكن العمل بالتوصيات المبينة جيدا في توصيات الفريق العامل المعنى بالديون، التي تفرض على رؤساءبعثات التزاما أخلاقيا باتخاذ التدابير المناسبة بغية سداد الفرامات الصحيحة، وإذا ما اقتضت الضرورة، فالاستعانة بخدمات أمين عام منظمة الأمم المتحدة.

ويرى الوفد الروسي أن هذه التدابير في مجموعها ستتحقق التوازن المنشود، ويمكن أن تسهم عن حق في تنفيذ القوانين والآحكام الدبلوماسية في البلد المضيف فيما يتعلق بإيقاف السيارات بدون الإضرار بامتيازاتهم وحصانتهم، وبنتنفيذ البلد المضيف للتزاماته في تهيئة الأحوال اللازمة لأداء الهيئة الدبلوماسية لمهامها المعتادة.

وفي حالة التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالعناصر الأساسية في تسوية مشاكل إيقاف السيارات، فيمكن وضعه في شكله النهائي من خلال توقيع وثيقة مناسبة من ممثلي منظمة الأمم المتحدة والسلطات الاتحادية وسلطات المدينة.

— — — — —